من سورة النساء والذين يأتيان منكم فآذوهما والجلد ضرب الجلد
فقال جلد كتاب الله وطعن ورطنه وراسه فان قلت
اهذا حكم جميع الزناة والزواني ام حكم بعضهم قلت
بل هو حكم من ليس بمحصن منهم فان المحصن حكمه الرجم وشرائط الاحصان
عندنا في جملة ست الاسلام والحرية والعقل والبلوغ والتزوج
بنكاح صحيح والدخول اذا افترقوا حائز منها فلا احصان وعند
الشافعي الاسلام ليس بشرط لما روي ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم رجم يهوديين رجمه ابو حنيفة رضي الله عنه قوله عليه السلام
من اشرك بالله فليس بمحصن فان قلت اللفظ يقتضي
تعليق الحكم بجميع الزناة والزواني لان قوله الزانية والزاني
عام في الجميع فما وجه تخصيص المحصن رضي الله عنه قلت
الزانية والزاني يدلان على الجنسين الشاملين لمحصنين والعفيفين
دلالة مطابقة والجنسية فيهما في الكل والبعض جميعا فلا
فضل للمتكلم فلا يعلم كما فعل بالاسم المشترك وشبهه ولانا حكمنا
بالآية وزيادة فتح الله تعالى علينا ان الواجب على المؤمنين
ان نعتصم في دين الله ويتمثلوا الجد والمشابه فيه وان ما حكم الله
والمعاونة في استيفاء حدوده وكفى برسول الله صلى الله عليه وسلم
اسوة في ذلك حتى قال لو سرقت فاطمة بنت محمد لقطعت يدها وقوله
ان كثيرا من الناس والبوم الاخير بالمرصاد والهاب العصب
لله والدينه وقتل لا ترحموا عليها حتى تسطوا الحدود او حتى لا ترحموها
صبرا وفي الحديث سوف يرد على بعض من احصنوها ما هو اول رحمت
به الشفاعة يوم القيامة وقول ليس هو على ما ضبطه
فيوشك ان يرد الشاذ على ابي حنيفة اقامة حد ما رض حنيفة

التنبيه

اهلها من ظهار من ليله على الامام ان نصب للحدود جلادا ما بصير يقتل
كان يضرب والرجل جلد قائما على مجرده ليس عليه الا ان ان ضربا
وسطا لا مبرحا ولا هينا ويرفع الاعضاء التي استثنيت منها الا لمه الرأس
والوجه والفرج وفي لفظ الجلد اشارة الى انه لا ينبغي ان يكاد الالم
الى اللحم والمراة خلقا عك واسرع من ثيابها الا الخنثى والعبد وبعضه
الا به استثنى ابو حنيفة رحمه الله ان الجلد حد غير المحصن
لا يغرب وما احتج الشافعي رحمه الله على وجوب الغربة من قوله
عليه السلام البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام وما روي عن
الصحابة رضي الله عنهم انهم جلدوا ونفوا منسوخ عنده وعند
اصحابه بالآية او محمول على وجه التغريب والتاديب من غير
وجوب وقول الشافعي رضي الله عنه في تغريب الحر واحد وله
في العبد ثلثة اقاويل يغرب سنة كالحر ويغرب نصف سنة كما جلد
خمسين جلدة ولا تغريب كما قال ابو حنيفة وبهذه الآية نسخ الحبس
والاذى في قوله فاسكوهن في البيوت وقوله فاذوهما قيل نسخت
عذابا دليل على انه عقوبة ويجوز ان يسمى عذابا لانه من
المعاونة كما سمي نكالا الطائفة الفرقة التي يمكن ان
تكون حلقة وافلها ثلثة او اربعة وهي صيغة غالبة كانها الجماعة
لكانه حول الذي وعن ابن عباس في تفسيرها اربعة الى اربعين
رجلا وعن المستغني بالله وعن الحسن عشرة وعن قتادة ثلثة
فصاعدا وعن عكرمة رجلان فصاعدا وعن مجاهد الواحد
فما فوقه وعمل قول ابن عباس رض لان الاربعة هي الجماعة التي
بها هذا الحد والصحيح ان هذه الكمية مما لها في الكتاب
ولهذا مرنها الله تعالى بالنزال وقال النفس في قوله والذين يؤذ

Copyright © King Saud University